اقتصاد

قفزات قياسية لأسعار الإسمنت في ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تشهد ليبيا ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار الإسمنت، حيث قفز سعر القنطار إلى 90 ديناراً (سعر الصرف 4,8 دنانير للدولار)، بارتفاع يصل إلى 54% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، مما أثار قلقاً كبيراً في السوق العقاري وطرح تساؤلات حول أسباب هذا الارتفاع. بحسب مصادر في السوق، يُقدر إنتاج مصنع البرج للإسمنت في زليتن، الذي يُعد من أكبر مصانع الإسمنت المنتجة في البلاد، وقد استأنف إنتاجه مؤخرًا، بحوالي 1,5 مليون طن سنوياً، مما يجعله من الركائز الأساسية لتلبية الطلب المتزايد على الإسمنت في ليبيا.

ومع ذلك، فإن الطلب المحلي، الذي يُقدر بحوالي سبعة ملايين طن سنوياً، لا يزال يتجاوز بكثير حجم الإنتاج. عبد السلام التاجوري، أحد كبار المقاولين في طرابلس، أكد أن أسعار الإسمنت ارتفعت بشكل ملحوظ بسبب المضاربات، موضحاً لـ «العربي الجديد» أن المشكلة تتفاقم بسبب عدم استقرار الإنتاج في بعض المصانع، مثل مصنع البرج الذي كان قد توقف عن العمل لفترات بسبب الصراعات، لكنه عاد مؤخراً للإنتاج. ومع ذلك، فإن الكميات المنتجة لا تلبي الطلب المتزايد، مما يفتح المجال أمام المضاربات التي ترفع الأسعار بشكل غير مبرر. المواطنون والمستثمرون يشكون من صعوبة الحصول على الإسمنت. عبد الله كشاكة، أحد المواطنين من زليتن، أكد أنه ينتظر استلام شحنة من الإسمنت منذ أكثر من عام دون جدوى، حيث يستمر الطلب في التفوق على العرض المحلي، مما يعوق استكمال مشروعات البناء. وأفاد المصرف المركزي الليبي في بياناته بأن حجم الاعتمادات المستندية لشراء مواد البناء، بما في ذلك الإسمنت، بلغ 220 مليون دولار في النصف الأول من العام الجاري، فيما بلغ مجموع الاعتمادات السنوية نحو 866 مليون دولار، إلا أن هذه الأرقام لم تترجم إلى استقرار في الأسعار المحلية.

وأشار المحلل الاقتصادي طارق الصرماني لـ «العربي الجديد» إلى أن إنتاج الإسمنت المحلي يغطي فقط نحو 58% من احتياجات السوق، مما يدفع ليبيا إلى الاعتماد على الواردات من دول مجاورة مثل تونس ومصر وتركيا. وأضاف الصرماني: «الاعتماد المفرط على الاستيراد يؤدي إلى عدم استقرار في السوق ويفتح المجال للمضاربات».

في ظل هذه الأزمة، هناك دعوات متزايدة لوزارة الاقتصاد الليبية بفرض تسعيرة جبرية للحد من المضاربات وضبط الأسعار، إلى جانب تحسين الرقابة على أداء المصانع.

تأتي هذه التطورات في وقت تواجه فيه ليبيا عجزاً كبيراً في الوحدات السكنية، يُقدر بنحو نصف مليون وحدة سكنية، مما يضاعف معاناة المواطنين الباحثين عن سكن مناسب وسط تضاعف أسعار مواد البناء، وعلى رأسها الإسمنت.

في تطور إيجابي مرتبط بهذه الأزمة، أعلن النائب العام الليبي، المستشار الصديق الصور، عن التوصل إلى اتفاق على استئناف العمل بمصنع البرج لصناعة الإسمنت ابتداءً من الثلاثاء الماضي. وأظهرت دراسة لوزارة الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية أن إنتاج سبعة مصانع إسمنت تعمل في ليبيا حالياً لا يتجاوز 58% من قدرتها التصميمية، التي تصل إلى إنتاج نحو عشرة ملايين طن.

(فيو تشر بابليشنغ/ Getty)

خلل في سيارات جنرال موتورز

قالت الإدارة الوطنية للسلامة المرورية على الطرق السريعة في الولايات المتحدة، الجمعة، إن شركة جنرال موتورز استدعت 449 ألفا و671 شاحنة صغيرة وسيارة رياضية (إس.يو.في) في الولايات المتحدة بسبب عطل في نظام التحذير من انخفاض سائل المكابح. وذكرت الإدارة أن البرنامج الإلكتروني لوحدة مراقبة المكابح في المركبات المتضررة ربما لا يعطي إشارة ضوئية للتحذير من فقدان سائل المكابح. وأضافت أن الوكلاء سيعملون على إصلاح البرنامج الإلكتروني من خلال تحديث نظام تشغيله عبر الإنترنت. تأتي هذه خطوة بعدما قررت «جنرال موتورز»، مطلع مارس/ آذار المنصرم، استدعاء 820 ألف شاحنة صغيرة جديدة في أميركا الشمالية، بسبب مشكلة في الباب الخلفي الذي قد ينفتح فجأة.

الدين البريطاني يعادل حجم الاقتصاد للمرة الأولى منذ الستينيات

أظهرت بياناتٌ، أمس الجمعة، أنّ الدين العام البريطاني أصبح بحجم الناتج الاقتصادي للبلاد لأول مرة منذ ستينيات القرن الماضي، حيث حذرت الحكومة الجديدة من اتخاذ قرارات مالية صعبة قبل ميزانيتها الأولى. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية، في بيان، إنّ صافي الدين في القطاع العام «قُدِّر مؤقتاً بنسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية أغسطس/ آب». وحذر رئيس الوزراء كير ستارمر، الذي انتخب حزبه العمالي في أوائل يوليو/ تموز، البريطانيين من أنّ إعلان الميزانية في 30 أكتوبر/ تشرين الأول سيكون «مؤلماً»، مع توقع زيادات ضريبية وخفض الإنفاق. وقد رددت وزيرة المالية راشيل ريفز هذا التحذير، وهي التي ستسلم الخطط المالية للبلاد إلى البرلمان، فيما تواجه الحكومة بالفعل انتقادات من جميع الجهات بشأن إلغاء مخطط إعانات الوقود الشتوية لعشرة ملايين متقاعد. ودافع ستارمر مراراً وتكراراً عن هذه الخطوة باعتبارها «اختياراً صعباً» ضرورياً للمساعدة في سدّ «ثقب أسود» بقيمة 22 مليار جنيه إسترليني (29 مليار دولار) في المالية العامة، والذي زعم حزب العمال أنّ الإدارة المحافظة السابقة تركته وراءها. (الجنيه الإسترليني= 1,329 دولار).

وقد أظهرت بياناتٌ، الجمعة، أيضاً، «أعلى اقتراض في أغسطس على الإطلاق، خارج جائحة كورونا»، كما قال دارين جونز، وهو مسؤول كبير في وزارة الخزانة البريطانية، في بيان. وأضاف ستارمر: «الديون 100% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى منذ الستينيات. وبسبب الثقب الأسود البالغ 22 مليار جنيه إسترليني في ماليتنا العامة الذي ورثناه هذا العام وحده، فإننا نتخذ الآن القرارات الصعبة لإصلاح أسس اقتصادنا». وقد بلغت نسبة الدين العام البريطاني إلى الناتج المحلي الإجمالي 99,3% في يوليو/ تموز، بينما أشار مكتب الإحصاءات الوطنية إلى أنّ صافي الاقتراض في أغسطس بلغ 13,7 مليار جنيه إسترليني بسبب زيادة الإنفاق على الخدمات العامة. ومن المقرر أن يستمر هذا بعدما وافقت الحكومة هذا الأسبوع على زيادات في أجور الأطباء وسائقي القطارات. ونظرًا إلى المستقبل البعيد، توقعت هيئة مراقبة حكومية، الأسبوع الماضي، أن يتضاعف الدين الحكومي في بريطانيا ثلاث مرات تقريباً على مدى السنوات الخمسين المقبلة بسبب الشيخوخة السكانية وتغير المناخ.

(فرانس برس، العربي الجديد)

أخبار

بنك اليابان يبقي اسعار الفائدة دون تغيير

أبقى بنك اليابان المركزي أسعار الفائدة دون تغيير الجمعة وتمسك بوجهة نظره بأن الاقتصاد لا يزال في طريقه نحو تحقيق تعافٍ معتدل. وفي خطوة كانت متوقعة على نطاق واسع، أبقى البنك المركزي على سعر

الفائدة المستهدف لليلة واحدة دون تغيير عند 0,25 بالمائة بإجماع الآراء. وأنهى بنك اليابان سياسة أسعار الفائدة السلبية في مارس/ آذار ورفع سعر الفائدة قصيرة الأجل إلى 0,25 بالمائة في يوليو/ تموز، استناداً إلى زيادة احتمالات تحقيق التضخم هدفه البالغ اثنين بالمائة بشكل مستدام.

قرض اوروبي لأوكرانيا بقيمة 39 مليار دولار

أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين الجمعة أن الاتحاد الأوروبي سيمنح أوكرانيا قرضاً تصل قيمته إلى 35 مليار يورو (39,06 مليار دولار)، لمساعدتها على الصمود خلال حرب تخوضها مع روسيا. وأعلنت فون ديرلاين عن القرض أثناء زيارة إلى كييف وهو جزء من خطة أوسع نطاقاً بين مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى لجمع أموال من عوائد الأصول الروسية التي جمدتها لمعاقبة روسيا على غزوها جارتها.

سومو العراقية تبيع خام القيارة بخصم كبير

باعت شركة تسويق النفط العراقية (سومو) 500 ألف برميل من خام القيارة إلى شركة فاليرو إنرجي الأميركية للتكرير من بين مليوني برميل طرحتها في عطاء بأقرب سعر إلى سعر الإغلاق على منصة ستاندرد اند بورز بلاتس ماركت في وقت متأخر الليلة الماضية. وذكرت مصادر «رويترز» أن الشحنة، المقرر تحميلها في الفترة من الثامن إلى العاشر من أكتوبر، بيعت بخصم 28,30 دولاراً للبرميل عن متوسط أسعار خامي عُمان ودبي على أساس التسليم على ظهر السفينة من ناقلة الخام نيو داينستي. ويأتي عرض العراق للتحميل الفوري لخام القيارة في وقت استكمل فيه المشترون الآسيويون بالفعل مشترياتهم للتحميل في أكتوبر/ تشرين الأول، وبعد أن زادت الصين من حجم وارداتها من النفط الثقيل عالي الكبريت من كندا.

تراجع اسعار المنتجين بالمانيا 0,8% في اغسطس

قال مكتب الإحصاءات الاتحادي الألماني الجمعة إن أسعار المنتجين الألمان تراجعت أقل من المتوقع في أغسطس/ آب، إذ انخفضت 0,8 بالمائة على أساس سنوي. وكان محللون قد استطلعت رويترز آراءهم توقعوا تراجعاً بنحو واحد بالمائة.

اقتصاد الناس

انفلات التضخم في السودان

النسبة تتعدى 218% وسط تضاعف أسعار الغذاء

وصل معدل التضخم في السودان إلى مستوى قياسي جديد مع تسجيله 218,2% في أغسطس الماضي ارتفاعاً من 63% قبل الحرب، وسط تضاعف أسعار الغذاء

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء في السودان، الخميس، ارتفاع معدل التضخم لشهر أغسطس/ آب إلى 218,2% مقارنة بـ193,94% في يوليو/ تموز الماضي. ووفقًا لآخر تقرير للجهاز المركزي للإحصاء في نهاية شهر مارس/ آذار 2023، فقد سجّل التضخم 63,31%، وذلك قبل أيام من بدء الحرب في أبريل/ نيسان بين الجيش وقوات الدعم السريع. ولا تزال أزمة الاقتصاد السوداني تراوح مكانها بعد أكثر من عام على الحرب، بينما يرسم مراقبون سيناريوهات متشائمة لما ستكون عليه الحال خلال الفترة المقبلة، إن لم تتوقف الحرب بين الجيش والدعم السريع لوقف الانهيار الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي وإنقاذ الملايين من الآثار الاقتصادية السلبية التي بدأت ملامحها تظهر على المجتمع السوداني، خاصة المجاعة. وأوضح الإحصاء المركزي أن معدل التضخم في المناطق الحضرية لشهر أغسطس بلغ 189,38%، بينما ارتفع في المناطق الريفية إلى 237,7% مقارنة بالعام السابق. وتضاعفت أسعار السلع والمواد التموينية بعد الحرب بنسبة أكثر من 100%. علماً أن الجهاز المركزي للإحصاء يعتمد في قياس التضخم على سلة تضم 663 سلعة، مقسمة إلى 12 مجموعة أساسية.

يقول الاقتصادي بابكر الزين لـ«العربي الجديد» إن الأوضاع تدهورت بصورة غير مسبوقة نتيجة استمرار الحرب وخروج مناطق الإنتاج كلياً عن الدورة الاقتصادية، وما تبقى منها عاد إلى الزراعة التقليدية لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وبيّن أن ما نسبته 80% من المناطق الزراعية خرجت من دائرة الإنتاج في ظل توقف صادرات الثروة الحيوانية، التي تمثل ولايتي دارفور وكردفان 60% منها.

وأضاف الزين أن عمليات التهريب نشطت بصورة كبيرة في كل أنحاء السودان، واصبح التهريب أمراً واقعاً، حيث يشمل الدقيق والوقود والذهب وأنواع المعادن التي تذهب إلى خارج البلاد. وقال إنه إن لم تتوقف الحرب، سيتحول السودان إلى منطقة خطرة للعصابات المسلحة والتجارة غير الشرعية، بما فيها تجارة البشر، وهذا من المؤكد سيؤثر على دول الجوار.

كذا أصبحت الحكومة السودانية بدورها عاجزة عن تقديم الحلول في ظل تمدد الحرب، إذ يقول وزير المالية جبريل إبراهيم إن بلاده لم تحصل على عون خارجي رغم ظروف الحرب وتداعياتها على موارد البلاد ومعيشة المواطن، مشيرًا إلى ضعف الاستجابة الدولية لمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت.

> ارتفاع نسب الفقر والبطالة مع استمرار عدم صرف الرواتب

ولا تزال تداعيات الحرب والأزمة الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على المواطنين، بين نازحين ولاجئين، حيث يقول المواطن عز الدين سليمان لـ«العربي الجديد» إنه لا فرق بين نازح ولاجئ، فقد تأثر كل السودانيين سلباً بمجريات الحرب وتمددها، فأصبح مواطنو الولايات السودانية يعيشون في فقر وبطالة وعدم كفاية مع استمرار عدم صرف الرواتب وارتفاع الأسعار بشكل يومي. وأضاف: «ربما يكون حال النازحين أفضل بقليل من سكان بعض الولايات الذين تأثروا بالأزمة مباشرة دون تدخلات حكومية أو حتى منظمات العون الإنساني، فازداد سوء التغذية بين الأطفال لعدم كفاية الأدوية وندرتها وغلائها، ولذلك الأزمة أكبر من أزمة نزوح أو لجوء، بل هي أزمة اقتصاد كلي تأثرت بها ولايات شهدت اشتباكات وأخرى تعاني من نتائج تلك الاشتباكات».

يقول الموظف مجدي عثمان لـ«العربي الجديد» إنه يصرف راتبه كل شهرين أو ثلاثة أشهر ليدبر به وجبة واحدة في اليوم بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة، وهذا في الولايات التي توصف بأنها آمنة ويسيطر عليها الجيش، والتي ظلت تتأثر بقرارات حكومية غير مدروسة. ونتيجة لذلك، فإن السلع تسجل يومياً زيادات في الأسعار لأنها تسعى خلف سعر الصرف في السوق الموازية. وكان التقرير السنوي لبنك التنمية الأفريقي قد تناول الوضع الاقتصادي للسودان خلال العام 2023 وأثر الحرب على مؤشرات الاقتصاد الكلي والتوقعات الخاصة بتطورات الوضع الاقتصادي والمالي خلال الفترة القادمة. وحسب التقرير، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن الخسائر التي لحقت بالسودان خلال العام الأول من الحرب بلغت 125 مليار دولار، أي ما يعادل مرتين ونصف المرة حجم الناتج المحلي الإجمالي السنوي في السودان. وقد أغلق الكثير من التجار متاجرهم لعدم قدرتهم على مجاراة الركود الذي حدث في الآونة الأخيرة. يرى التاجر مصطفى المأحي في حديثه لـ«العربي الجديد» أن الأسعار تزيد في اليوم الواحد ثلاث مرات، وهذه خسارة بالطبع للتاجر. وأضاف أنه لتجنب فقدان رأس المال قرر بعض التجار إغلاق متاجرهم لأسباب متعددة، من بينها رسوم كثيرة تُفرض من قبل المحليات التي لا يرتبطون بها، ولا يوجد لديهم نشاط تجاري معلوم فيها، ورغم ارتفاع الأسعار، ولكن ليس هناك ثبات في السياسات أو القوانين. ولا تزال أزمة الجنيه السوداني مستمرة، بل هناك أسعار متعددة للدولار في السوق الموازية المتحكمة في الاقتصاد. ولا تقتصر أزمته على شح العملات الأجنبية، بل أصبحت العملات المزيفة تشكل عبئاً، حيث خرج كثير من المستوردين من السوق بسبب تذبذب سعر الصرف.

سوق في الخرطوم، 27 مايو 2024 (Getty)

سلطنة عُمان

إقبال كبير على طرح أسهم أوكيو

مسقط ـ **كريم رمضان**

«أتوقع أن يكون الطرح الأكبر في تاريخ سلطنة عُمان»، هكذا وصف سالم العامري، الموظف في شركة أوكيو للنفطية الحكومية العُمانية، لـ«العربي الجديد»، حالة الحماس التي تسود أوساط المستثمرين والعاملين في قطاع الطاقة العُماني بعدما أعلنت شركة أوكيو للطاقة، عن خطتها لطرح ما يصل إلى 25% من أسهم أعمال الاستكشاف والإنتاج للاكتتاب العام، بهدف جمع نحو مليارَي دولار. وتشير إحصاءات الشركة إلى ارتفاع متوسط إنتاجها اليومي للنفط بمقدار 14 ضعفًا تقريبًا منذ تأسيسها، ليصل إلى 246 ألف برميل من النفط المكافئ يوميًا في عام 2023.

وإزاء ذلك، يشير العديد من المستثمرين في الأسهم إلى فرصة فريدة في ظل تخطيط أوكيو لتخصيص 60% من إجمالي الأسهم المطروحة للمستثمرين المؤسسيّين، و40% لصغار المستثمرين من الأفراد، وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة من هيئة الخدمات المالية، واعتزامها دفع أرباح سنوية تصل إلى 600 مليون دولار خلال الفترة من 2024 إلى 2026، وفقا لما أوردته وكالة الأنباء العُمانية. ومن المتوقع أن تُدرج أسهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج في بورصة مسقط خلال أكتوبر/تشرين الأول 2024، وفق بيانات الشركة العُمانية.

ويشير الخبير الاقتصادي العُماني، خلفان الطوقي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الاستثمار في شركة أوكيو يعد من أفضل الفرص الاستثمارية المجدية للأفراد والمؤسسات على حد سواء ويعزو ذلك إلى عدة اعتبارات، أبرزها انخفاض المخاطر المرتبطة بالشركة، فضلاً عن تحقيقها أرباحاً بنسبة 33% في العام الماضي. فشركة أوكيو تتمتع بمزايا كونها الوحيدة القادرة على الشراكة مع أي مستثمر عُماني أو أجنبي، لافتا إلى أن هذه الميزة تجعلها الذراع الاستثمارية الرئيسية في مجال الإنتاج والاستكشاف النفطي والغازي في السلطنة. وفي السياق، يشير الخبير الاقتصادي العُماني، مرتضى حسن علي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الإقبال الشديد على شراء أسهم أوكيو يعود إلى القيمة السوقية الكبيرة للشركة عند إدراجها للاكتتاب، والتي بلغت أكثر من 600 مليون ريال عُماني، أي ما يعادل نحو 1,6 مليار دولار. ويتوقع علي أن تشهد الفترة التي تلي انتهاء الاكتتاب وإدراج الأسهم في بورصة مسقط عمليات شراء وبيع كبيرة، مرجعاً ذلك إلى أن عملياتها تغطي سلسلة القيمة الكاملة، بدءًا من استكشاف وإنتاج النفط والغاز، مروراً بالمصافي والبتروكيميائيات، وصولاً إلى المنتجات النهائية وتوزيعها وتسويقها.

> تطرح الشركة 25% من أسهمها بهدف جمع نحو ملياري دولار

الأردن

انتقادات لرفع أسعار السيارات الكهربائية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

فوجئ الشارع الأردني بقرار الحكومة رفع أسعار السيارات الكهربائية والهجينة وتخفيضها على السيارات التي تعمل على البنزين فقط، في وقت اتجه المواطنون بكثرة لشراء المركبات التي تعمل على الكهرباء للتوفير في فاتورة الطاقة التي شهدت ارتفاعا كبيراً في السنوات الأخيرة وشكلت عبئا كبيرا عليهم.

ووفقا للقرار الحكومي، فإن السيارات المصممة التي تعمل كليا على الكهرباء والتي لا تتجاوز قيمتها 10 آلاف دينار تبلغ نسبة الضريبة على استيرادها 10% والتي تبدأ من 10 آلاف ولا تتجاوز 25 ألفا أصبحت الضريبة عليها 40%، بينما السيارات الكهربائية التي تتجاوز قيمتها 25 ألف دينار أصبحت الضريبة الخاصة عليها 55%. (الدينار = 1,41 دولار).

وبررت الحكومة تلك الزيادة بتقليص الفجوة ما بين سيارات البنزين والسيارات الكهربائية وللمحافظة على حقوق المستثمرين في سوق المركبات من الجوانب كافة.

ممثل قطاع المركبات في هيئة مستثمري المناطق الحرة الأردنية جهاد أبو ناصر قال في تصريحات صحافية إن النظام الجديد للضريبة على السيارات سيجمّد السوق حيث ينتظر المستهلكون إما تراجعا حكوميا عن القرار أو التكيف مع الواقع الجديد.

وبين أن المركبات التي يبلغ سعرها بين 10 آلاف دينار و25 ألفا سترتفع من 6 إلى 7 آلاف دينار علما أنها تشكل 70% من سوق المركبات والزيادة على المركبات التي تتجاوز قيمتها 25 ألف دينار ما بين 10- 12 ألف دينار أو أكثر. وقدر أن الضريبة الخاصة على المركبات الكهربائية التي يتراوح متوسط سعرها بين 10 آلاف و25 ألف دينار ارتفعت بنسبة 300% حيث كانت تبلغ 10% وأصبحت 40%.

وتوقع تراجع المبيعات، وأوضح أنه من المتوقع أن يكون هناك ازدياد في المركبات ذات الجودة المنخفضة، حيث سيتم اللجوء إلى تقديم خيارات أكثر بأسعار معقولة للمستهلكين.

وقال الخبير في قطاع الطاقة هاشم عقل لـ«العربي الجديد» إن القرار الجديد المتضمن رفع الضريبة على السيارات الكهربائية والهايبرد سيؤدي إلى تراجع الطلب عليها والإقبال على شراء السيارات التي تعمل بالكامل على البنزين، ما يرفع فاتورة الطاقة ويزيد الأعباء على المواطنين. وأضاف: «الأصل أن يتم تحفيز المواطنين على شراء السيارات الكهربائية لعدة اعتبارات أهمها التوفير في فاتورة الطاقة والوصول إلى طاقة نظيفة والمحافظة على البيئة وتخفيف الأعباء على المواطنين». وأكد أهمية إعادة النظر بالقرار ودراسة آثاره على القطاعات كافة والمواطنين وكذلك على إيرادات الخزينة.

معرض سيارات في عمان، 23 سبتمبر 2023 (خليل مرعي/أ ف ب/ فرانس برس)

تحقيق

مناجم الذهب الجزائرية

ثروة بمليارات الدولارات خارج الاستغلال

تمتلك الجزائر احتياطات كبيرة من الذهب، تقدر ما بين 176 إلى 200 طن، ما يجعل البلاد قادرة على خلق ثروة صافية بقيمة 10 مليارات دولار، إلا أن هذه الكميات تبقى خارج إطار المشاريع الاستراتيجية الكبرى حتى اللحظة، على الرغم من محاولات التنظيم السارية

الجزائر ـ **سعيد بشار**

على الرغم من الاحتياطات الجزائرية الضخمة من الذهب الخام، إلا أنها تظل حبيسة تحت الأرض، بعيدة عن استغلالها من الناحية الاقتصادية لصالح البلاد، تارة جراء ضعف الإمكانيات والاعتماد حصراً على طرق بدائية وتقليدية في التنقيب والاستخراج، وتارة أخرى على خلفية غياب الأطر التنظيمية والقانونية... معادلة كثيراً ما فتحت المجال لممارسات من أطراف استغلت هذه الثروة الطبيعية بطرق غير شرعية.

وضمن مقاربة سعت من خلالها الحكومة الجزائرية إلى تقنين استغلال هذه الثروة، شرعت في مرحلة سابقة تحت إشراف وزارة الطاقة والمناجم بفتح المجال للمتعاملين الوطنيين للتنقيب واستخراج هذا المعدن النفيس، من خلال مجموعة مزايدات وطنية تُفتح دورياً، تُقسم من خلالها مساحات تُمنح لمتعاملين قصد التنقيب عن الذهب في جنوب البلاد، وفقاً لشروط تقنية حددتها لجان مختصة ضمن دفاتر الأعباء الخاصة بهذا النشاط. ويقول المطّلعون على هذا الملف إنه بالرغم من هذه الخطوات العملية، إلا أن استغلال هذا المورد يبقى بعيداً عن الأهداف المرجوة، وأبعد عن تفعيل دوره في المساهمة بالاقتصاد الوطني، في وقت تصرّ فيه الحكومة، خلافاً للتصريحات ذات الأبعاد السياسية، على الاعتماد على المحروقات وما تدره آبار النفط على الخزينة لتمويل وتغطية النفقات العمومية.

صفقات التنقيب

آخر الصفقات التي فتحتها وزارة الطاقة والمناجم فازت بها ست شركات جزائرية في نهاية إبريل/نيسان 2022، لفترة تستمر ثلاث سنوات قابلة للتجديد، باعتبار أن الشركات المعنية قدمت أفضل العروض المالية، في المزايدة الخاصة بالاستكشاف الصناعي للذهب على مستوى تسعة مواقع، سبعة منها في ولاية تمنراست وموقعان في ولاية تندوف. وقد تسلمت اللجنة المختصة في الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية 79 ظرفاً، قبل منها 64 عرضاً في مرحلة العروض التقنية، بينما قدر المبلغ الإجمالي للعروض المالية المقدمة بنحو 747 مليون دينار (5,59 ملايين دولار).

ومن الناحية الإجرائية، فإن القانون الساري العمل به يمنح الشركة الفائزة بكل موقع مدة ثلاثة أشهر للانسجام مع دفتر الأعباء المتعلق بالنشاط، ثم الانطلاق في عملية الإنجاز في أجل سنة على أقصى تقدير، تبدأ من تاريخ منح الترخيص، بينما تصل عقود الاستغلال في حالة اكتشاف موارد منجمية من الذهب إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وقال الخبير في الشأن الاقتصادي، عبد اللطيف بلغرسة، إن الجزائر تمتلك مخزون معادن ثمينة كبيراً وعلى رأسه الذهب، ما أهلها لتتصدر قائمة الترتيب في أفريقيا من حيث قيمة احتياطي الذهب، والذي قدر حسب إحصائيات «المنظمة العالمية للذهب» بـ173,6 طناً، كما أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عربياً. وذكر المتحدث، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن اتجاه الحكومة الجزائرية إلى استغلال هذه الثروة عن طريق وضع استراتيجية وطنية لاستثمار مناجم الذهب «يعتبر خطوة إيجابية تصب في التوجه العام للحكومة والمتمثل في إيجاد مصادر دخل بديلة عن المحروقات، على الرغم من أن الجهود المبذولة في هذا الإطار تستدعي التطوير».

> استثمارات ضعيفة في مناجم تمتلك احتياطات بملايين الأطنان

> دعوات لتشجيع الاستغلال القانوني للتنقيب للحد من النهب

وأشار الدكتور بلغرسة إلى الإمكانيات المعتبرة من مخزون الذهب الخام في منجم الذهب «أمسمسا»، الواقع على بُعد 460 كيلومتراً غرب ولاية تمنراست، والذي اكتُشف وطُوّر بواسطة شركة «جي أم أيروسورس»، الأكثر إنتاجاً للذهب في الجزائر، حيث تبلغ ودائع الذهب فيه قرابة 70 طناً، ويبلغ حجم الاحتياطات فيه نحو 3,38 ملايين طن.

وذكر في السياق منجم «تيراك» الذي تبلغ الاحتياطيات به 730 ألف طن، إضافة إلى احتياطيات منجم «تيريرين» الواقع على بُعد 450 كيلومتراً شرق ولاية تمنراست، التي تصل احتياطاته إلى قرابة 100 ألف طن، وتُقدر الاحتياطيات بمنجم «أبيجاي» بقرابة ثلاثة ملايين طن. وإجمالاً، تملك الجزائر، كما أضاف، مخزوناً كبيراً من الذهب، قدر بـ200 طن، قادر على خلق ثروة صافية بقيمة عشرة مليارات دولار، لكن المشكلة الهيكلية هي تدني نسبة الإنتاج السنوي مما جعل الجزائر تخسر أرباحاً فائتة كبيرة.

تحديات تثمين الذهب الخام

وأكد الخبير الاقتصادي بلغرسة أن تثمين هذا المخزون وضمان الاستغلال الأمثل له لا يتعلق باستخراج خام الذهب من باطن الأرض فحسب، بل يتطلب قدراً كبيراً من التخطيط والدراسة قبل بدء عمليات التنقيب. فقبل الحصول فعلياً على بعض الذهب المكرر، يجب البدء بعملية الاستكشاف والتطوير لتحديد حجم رواسب الذهب الموجودة وكيفية استخراجها بأمان.

وقال: «عادة ما تستغرق هذه المرحلة ما بين عشرة إلى 20 عاماً، وبمجرد التأكد من حجم رواسب الذهب يمكن أن تبدأ مرحلة التنقيب عنه، بمعنى أن صعوبة العملية وطول مدتها يتطلبان وضع خطة محكمة ومتناسبة مع خصائص العملية». ومن الناحية المقابلة، تفرض هذه العملية «حزمة من القوانين المنظمة لهذا النشاط، وهو ما قامت به الجزائر مؤخراً ضمن مساعي تنظيم وتثمين النشاطات المنجمية. على أنه من الضروري، كما يضيف بلغرسة، إشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في عملية الاستغلال، خاصة المؤسسات الصغيرة التي يمتلكها الشباب. واقترح لتطوير الطرق المستعملة للتنقيب والاستخراج التعاقد مع المؤسسات العالمية المتطورة والخبيرة في هذا المجال من خلال اقتسام الحصص المستخرجة عبر التعاقد من الباطن، إضافة إلى تفعيل دور تمويل البنوك لاقتناء التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في هذا المجال لصالح المؤسسات الشبابية والتعاونيات الحرفية.

ممارسات النهب مستمرة

وشدد بلغرسة، في موازاة ذلك، على محاربة عمليات التنقيب غير القانونية، من خلال تكثيف عمليات المراقبة لحماية الثروة المنجمية غير المتجددة التي تتعرض للنهب المنظم، ودعا إلى اتخاذ إجراءات ميدانية عملية أكثر صرامة ضد المخالفين، مقابل فتح المجال للمزيد من التعاونيات والشركات الصغرى للاستثمار في نشاط الاستغلال الحرفي المقنن.

فالملاحظ، يقول عبد اللطيف بلغرسة، أنه رغم تقنين النشاط وإغراءات الحكومة، إلا أن سرقة هذه الموارد عبر ممارسات تتعلق بالتنقيب غير الشرعي عن الذهب تتواصل في الجزائر بل ازدادت، ولطالما تضمنت حصيلة مفارز الجيش الوطني الشعبي، الأسبوعية والشهرية، عمليات وأرقاماً عن مكافحة التنقيب غير المشروع عن الذهب في الجنوب.

وأستدل بحصيلة في بداية أكتوبر/تشرين الأول 2023 تمكنت فيها مفارز للجيش الوطني الشعبي من توقيف 312 شخصاً ينشطون في مجال التنقيب غير المشروع عن الذهب، بكل من تمنراست، برج باجي مختار، وجانت. وأضاف: «يمكن القضاء على هذه الظاهرة عبر تشجيع الاستغلال القانوني والضرب بيد من حديد على المنقبين غير الشرعيين، بداية من عملية التنقيب ونهاية بعملية البيع».

45

مليار دولار، هو حجم العجز المتوقع في الموازنة الجزائرية لعام 2024، والتي تعدّ أكبر ميزانية في تاريخ البلاد، وتصل قيمتها إلى 113 مليار دولار ارتفاعاً من 99 مليار دولار في 2023

استحرار التنقيب غير الشرعي

عاد بريق الذهب ليغري المنقبين غير الشرعيين في الجزائر سنة 2014، بعدما راجت إشاعة في أوساط العامة بالمناطق الحدودية الجنوبية، مفادها وجود الذهب بكميات كبيرة في محافظتي «تمنراست» و«إليزي»، وتم تداول مقاطع فيديو لشباب جزائريين يحملون كميات كبيرة من الذهب عثروا عليها في إحدى الهضاب الحجرية، ومنذ ذلك اليوم تحوّلت المنطقة إلى هدف للباحثين عن الثراء. وفي مايو 2023، أطاحت قوات الأمن بشبكة تتكون من 25 شخصاً مختصة في المتاجرة غير الشرعية بالذهب وأكد بيان للمديرية العامة للأمن الوطني في الجزائر، أن عملية رصد ومتابعة عناصر الشبكة، سمحت بضبط واسترجاع مجموزات تمثلت في كمية من الذهب تزيد عن 135 كيلو غراماً وأخرى تفوق 180 كيلو غراماً من الفضة من بينها 140 كيلو غراماً مادة أولية، قدرت قيمتها الإجمالية بما يعادل 30 مليون يورو، إضافة الى استرجاع مبلغ مالي بقيمة 32 ألف يورو. وفي عام 2018 وحسب أرقام صادرة عن الجيش الجزائري، فقد تم توقيف 48 منقبا عن الذهب وتم حجز 451 مولدا كهربائيا و390 مطرقة ضغط و184 جهاز كشف عن المعادن في النصف الأول من السنة الحالية.

محال ذهب في العاصمة الجزائرية، 31 أكتوبر 2022 (فتحي بلعيد/ فرانس برس)